المجلة الدولية للأداء الاقتصادي
International journal of economic performance
ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073
Publications are Open Access in this journal

مساعدة المؤسسات المصغرة المتعثرة-دراسة حالة وكالة أناد ANADE

Helping stumbling micro-enterprises-ANADE case study

فتيحة بلحاج	فاطمة الزهراء تواتي*
belhadj.fatiha@univ-alger3.dz	touati.fatmazohra@univ-alger3.dz
مخبر ع ، س ، إ، جامعة الجزائر3-الجزائر	مخبر ع ، س ، إ، جامعة الجزائر3-الجزائر

تاريخ التقديم: 2022/09/26 تاريخ القبول: 2022/10/15 تاريخ النشر: 2022/12/04

الملخص:

تعتبر وكالة أناد من بين أولى هيئات دعم السلطات الوطنية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث مكنت العديد من الشباب من انشاء مشاريع استثمارية مدرة للمداخيل ومستحدثة لمناصب الشغل، غير أن الوكالة مؤخرا أعلنت عن نسب ضخمة لتعثر مؤسساتها، مما استوجب طرح التساؤل حول أسباب هذا التعثر ومعرفة خطة الوكالة في مساعدة المؤسسات المتعثرة.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف الظاهرة وتحليل احصائيات عمل الوكالة خلال سنة 2021، والتي عكست جهود الوكالة في محاولة للحفاظ على المؤسسات المستحدثة.

الكلمات المفتاحية: ANADE، إنشاء المؤسسات، المؤسسات المصغرة، تعثر المؤسسات.

تصنيف JEL: L26-H83-L29

Abstract:

ANADE agency is considered among the first bodies to support the SME sector, as it enabled many young people to create investment micro-projects, however, lately the agency announced huge percentages of institutional stumble.

Our study aims to discover the phenomenon causes and the strategy of ANAD agency to help the stumbling institutions by analyzing the statistics of the agency work during the year 2021, which reflects its efforts to preserve the new institutions created.

Key words: ANADE, enterprise creation, micro-enterprise, enterprise stumble.

JEL Classification Codes : L26-H83-L29

TOUATI Fatma Zohra, Univerity of Algiers3, Algeria.
BELHADJ Fatiha, Univerity of Algiers3, Algeria.

* المؤلف المراسل

تمهيد:

عرف القطاع الخاص عموما وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ استقلال الجزائر والى غاية تسعينات القرن الماضي تهميشا واسعا نظرا لإتباع الحكومة الجزائرية النظام الاشتراكي القائم على هيمنة المؤسسات الكبرى التابعة للدولة، مع توالي الأزمات من انهيار أسعار النفط سنة 1986، وما أتبعه من انهيار قيمة الدينار ولجوء الدولة للاستدانة الخارجية، كان لابد من إيجاد حلول بديلة للقيام بالاقتصاد الوطني وعلى رأسها ترك عجلة القيادة للقطاع الخاص على رأسه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعززت الجهود بانضمام الجزائر للشراكة الأورو متوسطية فسخرت بذلك كل الوسائل المادية والتقنية لإنعاش القطاع الذي يعول عليه للنهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من حالة الاقتصاد الأحادي المنتوج (المحروقات)، فتم إنشاء العديد من الهيئات التي أوكلت إليها مهمة استحداث ودعم المؤسسات المصغرة التي تتميز بسهولة التأسيس وضآلة الموارد اللازمة لقيامها، على رأسها: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
(ANADE ex ANSEJ).

إلا أنه في السنوات الأخيرة ونظرا للاضطرابات التي تشهدها الساحة الاقتصادية سواء العالمية أو المحلية على غرار جائحة كورونا، ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها البيئة المحلية للاستثمار من ثقل العبء الضريبي إلى منافسة غير شريفة في السوق الوطنية (مؤسسات السوق الموازي) إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية....،والتي كانت سببا في تعثر العديد من المؤسسات المصغرة الحديثة النشأة ضمن الوكالة و شكلت تهديدا لبقاء هذه المؤسسات واستمراريتها، قادنا الأمر لطرح التساؤل:

كيف ساهمت وكالة ANADE في مساعدة المؤسسات المصغرة المتعثرة المنشأة في إطارها؟

وحتى نتمكن من الالمام بكافة جوانب الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح السؤالين الفرعيين:

1-كم عدد المؤسسات المصغرة المتعثرة المنشئة في إطار وكالة ANADE؟

2-هل اتخذت وكالة ANADE إجراءات للنهوض بهذه المؤسسات المصغرة المتعثرة؟

للإجابة على هذا التساؤلات وضعنا الفرضيتين التاليتين:

- بما أن المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANADE قد استفادت من كل وسائل الدعم المالية، التقنية، الجبائية... فلا بدا أن نسبة التعثر ضئيلة نوعا ما.
- بما أن وكالة ANADE وضعت تحت سلطة الوزير الأول كما وضعت تحت رقابة وزارة حديثة منتدبة للمؤسسات المصغرة وجب التحرك سريعا لوضع خطة استعجاليه لإنقاذ هذه المؤسسات والحفاظ على مناصب الشغل فيها.

CC BY
OPEN ACCESS

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها وكالة أناد ومساهمتها بنسبة معتبرة في انشاء مؤسسات مصغرة، وبالتالي فهي تعمل على تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لموضوع مساعدة المؤسسات المتعثرة أهمية بالغة في المحافظة على مؤسسات القطاع الذي يعول عليه النهوض بالاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة تعثر المؤسسات المصغرة، أسبابها وخطة وكالة أناد للنهوض بالمؤسسات المتعثرة المنشئة في كنفها.

منهج الدراسة:

في سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق وصف ظاهرة تعثر المؤسسات المصغرة أولا، ثم لجئنا لتحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بعمل الوكالة ضمن استراتيجية النهوض بالمؤسسات المتعثرة لسنة 2021.

أولا: المؤسسات المصغرة المتعثرة

1.ماهية المؤسسات المصغرة :

تنتمي المؤسسات المصغرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أظهرت الإحصائيات انه يشكل ما يفوق 90% من إجمالي المؤسسات حول العالم، رغم الانتشار الواسع لهذا النوع من المؤسسات إلا أن وضع تعريف دقيق وموحد يعرف تباينا واسعا وهذا راجع لاختلاف المعايير المتبعة في تعريفها فنجد مثلا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) قد اعتمدت على معيار العمالة فاعتبرت المؤسسات المصغرة مؤسسات تتمتع بالاستقلالية تضم ما بين **5** إلى **10** عمال كأقصى تقدير(**OCDE, 2000**)

في حين اعتمد البنك الدولي مجموعة من المعايير شريطة توفر شرطين على الأقل لتعتبر المؤسسة مصغرة وهي تلك المؤسسة التي تضم أقل من10 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 000 100 دولار أمريكي وقيمة أصول الميزانية فيها أقل من 000 100 دولار أمريكي مع التركيز أكثر على المعايير المالية.

بينما في الجزائر والتي تعتبر رائدة في المنطقة العربية في تقديم مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات المصغرة بموجب القانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموافق ل 12 ديسمبر 2001 و المعدل ب قانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموافق ل 10يناير 2017 والذي نص على أن المؤسسات المصغرة هي:" مؤسسات

OPEN ACCESS

إنتاج السلع و/أو الخدمات تستوفي معايير الاستقلالية و تشغل من شخص إلى تسعة أشخاص و رقم أعمالها السنوي اقل من أربعين مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري **(قانون17-02، 2017)**، ومنه فقد استخدم المشرع الجزائري مزيجا من معايير العمالة ،الاستقلالية والمعيار المالي.

من كل ما سبق يتضح أن كل هيئة عرفت المؤسسات المصغرة بالمعيار الأكثر استخداما لديها بينما رجح الأغلبية لاستخدام مجموعة من المعايير لوضع تعريف دقيق ومنصف لهذا النوع من المؤسسات، غير أنه إن اختلف الباحثون في تعريفها إلا أنهم أجمعوا على الدور الكبير الذي تلعبه هذا الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات وهو يعود لمجموعة الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- سهولة التأسيس: فهي لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإنشائها وهي تعتمد غالبا على التمويل الذاتي المتأتي من مدخرات ملاكها؛
- سهولة الإدارة والتسيير: وهذا راجع لبساطة هيكلها التنظيمي، تكاليفها المنخفضة، كما أنها تدار غالبا من طرف شخص واحد وهو مالكها؛
- ذات درجة مرونة عالية: نظرا لصغر حجمها مما يساعدها على التكيف مع متغيرات محيطها وكذا التطورات السريعة سواء المحلية منها أو العالمية؛
- اعتمادها في التمويل على مواردها الداخلية. **(جاري و بوكار، 2018)**

بالإضافة إلى:

- بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها وكذا بساطة نظامها المعلوماتي مما يسرع من عملية اتخاذ القرار فيها وتكون الاتصالات فيها فعالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- سرعة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات يكسبها قدرة على التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. **(بلحاج، 2016)**

في الجزائر زاد الاهتمام بإنشاء المؤسسات المصغرة منذ تسعينات القرن الماضي فتم استحداث هيئات مهمتها الأساسية هو تشجيع إقامة مشاريع مصغرة ومرافقتها وتقديم جميع أشكال الدعم لها، من بين هذه الهيئات نجد:

CC BY
OPEN ACCESS

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتي(ANADE) : خلفا لوكالة أونساج منذ 1997 اهتمت الوكالة بتقديم الدعم المالي واللوجيستي لفئة الشباب المهتمين بإقامة مشاريع مصغرة عن طريق قروض متوسطة الآجال وبقيمة لا تتجاوز 000 000 10 دج.
- الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) منذ 2004 والوكالة تساهم في إنشاء مشاريع مصغرة موجهة لفئة ذوي المداخيل الغير الثابتة والنساء الماكثات في البيت عن طريق قروض مصغرة لا تتجاوز قيمتها 000 000 1 دج.
- جهاز استحداث المشاريع الخاص بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): منذ 2004 واظب الصندوق على تقديم قروض متوسطة الآجال للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30-50سنة.

سعت السلطات العمومية من خلال إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق جملة من الأهداف **(حميدي و عوينان، 2011)**:

- تلبية الحاجات الاجتماعية في مجال التشغيل عن طريق توفير مناصب عمل للتخفيف من وطأة البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استحداث مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات مكملة لنشاط المؤسسات الكبيرة.
- الاستثمار في أفكار أصحاب المشاريع وتنمية الحس المقاولاتي لديهم.

يمر إنشاء مؤسسة مصغرة ضمن هيئات الإنشاء عبر مراحل يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة ضمن هيئات استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

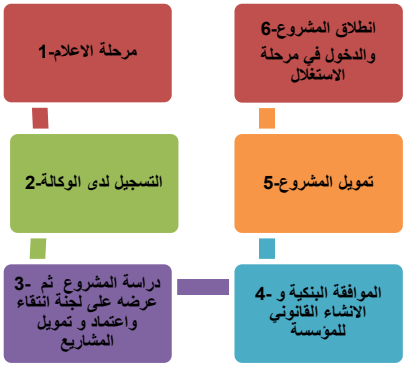

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على موقع الوكالة:

https://anade.dz/index.php/fr/espace-promoteur/guide-du-creation.

OPEN ACCESS

بعد انطلاق نشاط المؤسسة قد تتعرض هذه الأخيرة لسلسلة من الصعوبات والعقبات قد تتجاوز بعضها والبعض الآخر قد يكون السبب في تعثرها ثم اختفائها إن لم يتم التعرف على هذه الأسباب ومعالجتها.

2. تعثر المؤسسة المصغرة :

أظهرت الإحصائيات أن في معظم الدول، الكثير من المؤسسات الحديثة النشأة تختفي وهي عامة مؤسسات مصغرة أو صغيرة **(Crutzen & Van Caillie, 2009)**نظرا لإمكانياتها الضئيلة في مواجهة التغيرات الحاصلة في بيئتها وكذلك لتجربتها الحديثة في بيئة الأعمال إذا ما قورنت بمؤسسات ذات حجم أكبر وأقدمية في مزاولة النشاط.

إلا أن مرحلة الاختفاء تسبقها مرحلة التعثر ومواجهة المؤسسة المصغرة للعديد من الصعوبات والتي يطلق عليها مرحلة الاختفاء المحتمل إذا ما تم تجاهل هذه الصعوبات أو تجاهل صاحب المؤسسة المتعثرة. **(Philippart, 2017)**

يرتبط مفهوم تعثر المؤسسات بالتعثر المالي غير أنه ليس بالضرورة السبب الرئيسي والذي يرمز إلى توقف المؤسسات عن دفع ديونها اتجاه الموردين، البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي، الموظفين... وبالتالي فالمؤسسة أمام حلان إما التسوية القضائية أو إعلان الإفلاس وتصفية المؤسسة حسب حالة كل مؤسسة.

إلا أن الفكر الحديث أصبح يهدف إلى إنقاذ هذه المؤسسات ومساعدتها على مواصلة نشاطها والمحافظة على مناصب الشغل فيها. **(يوسف، 2008)**

قبل الحديث عن إنقاذ المؤسسات المتعثرة وجب التعرف أولا عن الأسباب التي أوصلتها لحالة التعثر، تختلف هذه الأسباب من مؤسسة إلى أخرى وهي تنقسم إلى أسباب على مستوى المحيط الكلي للمؤسسة وأسباب خاصة بمحيطها الجزئي وأسباب داخلية خاصة بالمؤسسة نفسها.

1-على الصعيد الكلي : يرى كل من **(Crutzen & Van Caillie, 2009)**أن من أسباب تعثر المؤسسات المصغرة تعرضها لصدمات خارجية لا سلطة لها عليها، نجد منها :

- الثورات التكنولوجية وما تحمله من تغيرات تقنية تجبر المؤسسات على مسايرتها.
- ضغوطات ذات طابع سياسي وما ينتج عنها من صراعات، ثورات، تغيرات في أنظمة الحكم...
- تغيرات في التشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- الكوارث الطبيعية كالحوادث، الحرائق، الزلازل، الأوبئة....

2-على الصعيد الجزئي : تتأثر المؤسسة المصغرة بمحيطها الجزئي المكون من منافسيها، مورديها، زبائنها، البنوك الممولة فقد تكون المؤسسة حسب**(Philippart, 2017)** ضحية ل :

OPEN ACCESS

- الضغوط التي يفرضها شركاؤها التجاريين من موردين وتماطلهم في توفير التجهيزات والمواد المرتبطة بنشاط المؤسسة، توفير تجهيزات تحمل عيوبا أو خللا خفيا.
- الضغوط التي يفرضها زبائن المؤسسة (نهاية صفقات) مما يضر بمصالحها ويمس أرباحها.
- قيام البنوك الممولة للمؤسسة بالحجر على العتاد والتجهيزات الخاصة بالمشروع عند تأخر هذه الأخيرة في دفع أقساطها، مما يوقف نشاطها ويهدد استمراريتها.

3-على الصعيد الداخلي : قد تتعثر المؤسسة المصغرة نتيجة لأسباب داخلية خاصة وأن في هذا النوع من المؤسسات يلعب صاحب المشروع دور المالك والمسير في آن واحد :

- يرجع تعثر بعض المؤسسات المصغرة للمناخ التنظيمي السائد والذي قد يحمل سوء توقع في التغيرات المحيطة بالمؤسسة، نقص في الذكاء الاستراتيجي، اعتماد إستراتيجية أعمال غير فعالة، تموقع خاطئ للمشروع، والتي ترجع لنقص مهارات التسيير، التحليل، التوقع لدى صاحب المشروع إلى جانب نقص الخبرة اللازمة، ضعف في كفاءة الموارد البشرية الموظفة...
- تباين مصالح المؤسسة المصغرة مع مصالح صاحب المشروع وما ينتج عنها من استخدامات لأموال المؤسسة في تحقيق مصالح شخصية، تحايلات ضريبية لإخفاء الأعمال المشبوهة...
- أسباب خاصة بصاحب المشروع من مرض (عضوي أو عقلي) أو مشاكل عائلية (كالطلاق مثلا) يمنعه من مزاولة نشاطه، كما للأسباب النفسية دور في تعثر المؤسسات نتيجة قرارات مبنية على إحساس صاحب المشروع بالتشاؤم أو التفاؤل المفرط، الخوف من الفشل، والتي قد تؤدي إلى فقدان الثقة، الشك الذاتي، الإجهاد، انخفاض الدافع ومنه ارتكاب الأخطاء التسييرية.

للخروج من مرحلة التعثر يرى **(Philippart, 2017)** أنه يجب إتباع الخطوات التالية:

- تشخيص المؤسسة وهذا بغية التعرف على أسباب التعثر وتقبلها من صاحب المشروع خاصة إذا كانت الأسباب داخلية.
- في ظل غياب نظام معلوماتي فعال لدى أغلب المؤسسات المصغرة فان دور توجيه وإعلام صاحب المشروع بالعوامل التي أدت بمؤسسته للتعثر يقع حسب Philippart على عاتق هيئات الدعم والمرافقة والتي يلجأ إليها صاحب المشروع للحصول على مرافقة مختلفة وبوسائل مختلفة عن تلك التي يحصل عليها عند بناء مشروعه بغية النهوض بالمؤسسة المتعثرة والاستمرار في النشاط والحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة.

CC BY
OPEN ACCESS

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

1.التعريف بالوكالة :

هي هيئة ذات طابع خاص، شخصية معنوية واستقلالية مالية، تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في8 سبتمبر 1996 غير أنها باشرت عملها رسميا سنة 1997، تحت مسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، تحت سلطة الوزير الأول بينما يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطاتها، ليتم إعادة تسميتها سنة 2020 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)، كما أوكلت مهمة مراقبة أنشطتها إلى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، تضم الوكالة 51 فرع وملحقة تتوزع على كل ربوع الوطن.

يقوم عمل الوكالة على تشجيع الشباب البطال أصحاب الأفكار الاستثمارية بإنشاء مؤسساتهم المصغرة وبالتالي فهي من جهة تحارب ظاهرة البطالة ومن جهة أخرى تنمي الحس المقاولاتي لدى فئة الشباب ما بين (19-40 سنة) **(المرسوم التنفيذي رقم20-374، 2020)** (منذ مطلع 2022 ضمت الوكالة جميع فئات المجتمع من 18-55 سنة) عن طريق تقديم ثلاث صيغ تمويل:

- التمويل الذاتي: في هذا النوع يتكفل صاحب المشروع بتمويله بنسبة 100%، غير أنه يستفيد من باقي خدمات الوكالة من مرافقة، دعم تقني، امتيازات جبائية..
- التمويل الثنائي: في هذا النوع من التمويل تتشارك الوكالة عن طريق قرض غير مكافئ (بدون فوائد) وصاحب المشروع بمساهمة شخصية بنسب متماثلة (50%) لتمويل الاستثمار الذي لا تتعدى قيمته 10 000 000 دج.
- التمويل الثلاثي: هنا بالإضافة إلى المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض غير المكافئ للوكالة يضاف طرف ثالث للتمويل وهو البنك والذي يمنح صاحب المشروع قرضا بنكيا بنسبة فائدة مخفضة 100%، نسبة القرض البنكي هو 70 %من قيمة الاستثمار، بينما تقسم نسبة المساهمة الشخصية ونسبة القرض غير المكافئ كما يبينها الجدول الموالي:

CC BY
OPEN ACCESS

الجدول رقم 01: صيغة التمويل الثلاثي لوكالة ANADE

الأطراف	النسب
المساهمة الشخصية	05% لفئة البطالين و الطلبة 10% في حالة انجاز المشروع في مناطق الجنوب 12% في حالة انجاز المشروع في المناطق الخاصة أو الهضاب العليا 15% في حالة انجاز المشروع في بقية المناطق.
القرض غير مكافئ لوكالة ANADE	25% لفئة البطالين والطلبة 10% في حالة انجاز المشروع في مناطق الجنوب 18% في حالة انجاز في المناطق الخاصة أو الهضاب العليا 15% في حالة انجاز المشروع في بقية المناطق.
القرض البنكي	70% من قيمة الاستثمار.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على موقع الوكالة: http://www.ansej.org.dz/images/documents/deplient-final.pdf، الاطلاع يوم 01/08/2022.

إضافة إلى التمويل يستفيد الشباب من خدمات الوكالة والمتمثلة في:

- الإعلام: تقوم الوكالة ببث المعلومات الخاصة بالمرافقة، التكوين الامتيازات الممنوحة، عن طريق تظاهرات بصفة دورية، أو عن طريق البوابة الرقمية للوكالة، أو التقرب من إحدى فروعها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني؛
- مرافقة صاحب المشروع: منذ قبول فكرة المشروع وبدأ تنفيذه، يكلف إطار لدى الوكالة بمرافقة صاحب المشروع في مرحلة إنشاء المؤسسة، ومساعدته على تخطي العقبات وتقديم جميع الاستشارات اللازمة إلى غاية قيام المشروع؛
- الدعم المالي في شكل قروض غير مكافئة (بدون فائدة).
- الاستفادة من دورات تكوينية: حول إجراءات إنشاء مؤسسة وتسييرها. **(ANADE, 2022)**
- الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة المنشئة في إطار الوكالة من امتيازات جبائية في مراحل انجاز واستغلال المشروع **(عليوات و صديقي، 2019)**:

1- <u>مرحلة انجاز المشروع:</u>

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود التأسيس المؤسسات المصغرة.

CC BY OPEN ACCESS

- تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية عند استيراد التجهيزات الخاصة بالمشروع من الخارج.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية على العقارات في إطار إنشاء مؤسسة صناعية.

2- مرحلة الاستغلال:

- إعفاء على الرسم العقاري على البناءات لمدة ثلاث (03) سنوات، ولمدة ستة (06) سنوات عند اقامتها في مناطق يجب ترقيتها (الهضاب العليا)، ولمدة عشر (10) سنوات في مناطق الجنوب.
- إعفاء تام من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لأصحاب المشاريع الخاضعين للنظام الجزافي، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP) لأصحاب المشاريع الخاضعين للنظام الحقيقي لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال مع إمكانية تمديد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات إذا أنجز المشروع في منطقة مراد ترقيتها، تمديد المدة إلى عشر (10) سنوات بالنسبة للمشاريع المنجزة في مناطق الجنوب.
- عند انتهاء مدة الإعفاء يمكن تمديدها إلى سنتين (02) إضافيتين إذا تعهد صاحب المشروع بتوظيف ثلاث (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

2.مساهمة الوكالة في انشاء المؤسسات المصغرة :

يبين الجدول الموالي عدد المؤسسات المنشئة من طرف وكالة (ANADE) منذ إنشائها وإلى غاية نهاية سنة 2019:

الجدول رقم 02: عدد المؤسسات المنشئة من طرف وكالة ANADE خلال 1997-2019

الفترة	1997 - 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات الممولة	140 503	42 832	65 812	43 039	40 856	23 676	11 262	4406	5535	7245

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على موقع الوكالة والنشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم
https://anade.dz/index.php/fr/nos-statistiques
https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الجدول رقم (02) لاحظنا ما يلي:

- عرف تمويل المؤسسات من طرف الوكالة مرحلتين أساسيتين:

CC BY OPEN ACCESS

المرحلة الأولى امتدت من (1997-2010) استفادت خلالها **140 503** مؤسسة من عملية التمويل أما المرحلة الثانية (2011-2019) عرفت تمويل **244 663** مؤسسة في فترة أقصر مقارنة بالأولى وذلك راجع للعوامل التالية:

- سياسة الدعم من طرف السلطات العمومية والتي كانت تهدف خلال المخطط الخماسي (2010-2014) إلى إنشاء 20 000 مؤسسة.
- التعديلات التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم **11-103** المؤرخ في 06مارس 2011 الخاص برفع سقف الاستثمار إلى حدود 10 000 000 دج وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية.

- تم تسجيل نقطة الذروة سنة 2012 بتمويل الوكالة ل **65 818** مؤسسة بينما تم تسجيل أقل قيمة سنة 2017 بتمويل **4407** مؤسسة فقط.
- استفادت حوالي **166 385** مؤسسة من تمويل الوكالة منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2019، وهي قيمة لا بأس بها نظرا لكون الوكالة تعمل إلى جانب هيئات استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى على غرار جهازCNAC، وكالة ANGEM ووكالة ANDI.

ثالثا: المؤسسات المصغرة المتعثرة التابعة لوكالة ANADE

حسب إحصائيات أدلى بها وزير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان70% من المؤسسات المصغرة المنشئة في إطار وكالة ANADE على الأقل غير قادرة على دفع أقساط ديونها للبنوك الممولة، مما شكل عبئا ثقيلا على مؤسسات الضمان واستدعى تدخل الوكالة لإيجاد حلول سريعة وفعالة. (كيموش، 2020)

1. مفهوم المؤسسات المتعثرة حسب وكالة ANADE :

ورد تعريف للمؤسسات المصغرة المتعثرة في **(القرار الوزاري المشترك، 2021)** المؤرخ في 26 سبتمبر 2021 في مادته الثانية كالآتي: "تعتبر مؤسسة مصغرة متعثرة كل مؤسسة مصغرة لم تتمكن من مزاولة نشاطها و/أو لم تتمكن من تسديد القروض الممنوحة لها وفق الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة أدناه "

2. خطة وكالة ANADE لإنقاذ المؤسسات المصغرة المتعثرة :

أعلنت الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة **(mdme, 2021)** في موقعها الالكتروني عن إستراتيجية للتكفل بالمؤسسات المصغرة المتعثرة عن طريق:

CC BY OPEN ACCESS

- تعويض ديونها لدى البنوك.
- إعادة بعث نشاطها من جديد إما: بإعادة جدولة ديونها مع تقديم المرافقة ومنحها مخططات أعباء وهذا في حالة استمرار نشاط المؤسسة المتعثرة، أو إعادة تمويل نشاطها وفق صيغ التمويل العادية مع استفادتها من باقي الامتيازات وهو يخص بعض المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري.

حدد (**القرار الوزاري المشترك، 2021**) في مادته الثالثة حالات المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من إعادة التمويل كالاتي:

- المؤسسات التي تأثرت بفعل العصرنة ولم تستطع المواكبة.
- المؤسسات التي توقف نشاطها بفعل صدور تنظيمات أو نصوص تشريعية ذات علاقة مباشرة بنشاطها.
- المؤسسات التي توقف نشاطها نتيجة تعرض معداتها للحجز أو البيع من طرف البنوك الممولة لنشاطها وهذا دون الرجوع لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.
- المؤسسات التي توقف نشاطها نتيجة نزاع قضائي مع المورد.
- المؤسسات التي تعرض عتادها أو جزء منه للتلف نتيجة عيوب تصنيعية مع ضرورة تقديم تقارير خبرة اثباتية.
- المؤسسات التي تعرضت لكوارث طبيعية أو أوبئة أو حوادث أدت إلى نفوق الحيوانات مع ضرورة تقديم وثائق اثباتية.
- المؤسسات التي تعرضت إما للسرقة أو حوادث المرور أو حريق وتم تعويضها من طرف شركات التأمين وتم توجيه مبالغ التأمين لتسديد القرض البنكي.

كما تم التأكيد على إنشاء لجنة تقوم على دراسة الحالات المذكورة سابقا وتحديد المؤسسات التي تستوفي الشروط اللازمة لإعادة تمويل مشروعها تجتمع هذه اللجنة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة، تضم هذه اللجنة كلا من:

- ممثل عن المديرية الولائية للضرائب؛
- ممثل عن المديرية الولائية للتجارة؛

BY
OPEN ACCESS

- ممثل عن البنك الممثل للمشروع الأصلي؛
- المندوب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

للاستفادة من إعادة تمويل الوكالة للمشاريع يجب توفر الشروط التالية:

- تقديم صاحب المؤسسة المتعثرة ملفا ودراسة تقنية اقتصادية معدة من طرف خبير مؤهل حول مردودية المشروع المراد إعادة تمويله: وهو ما يستثني المشاريع الغير مجدية أو تلك الغير مواكبة للتطور الحاصل في بيئة صاحب المشروع.
- تطبيق جميع الإجراءات التنفيذية والقانونية لاسترداد القرض أو العتاد دون نتيجة.
- أن يكون التعويض من طرف شركة تأمين العتاد والمبلغ غير كافيين لإعادة بعث المشروع.
- أن تكون المؤسسة قد استفادت من إعادة جدولة لكل من القرض البنكي والقرض غير المكافئ الخاص بالوكالة.
- أن يكون السجل التجاري للمؤسسة المتعثرة أو ما يوافقه (بطاقة فلاح، بطاقة حرفي، قرار اعتماد) ساري المفعول عند تقديم طلب إعادة التمويل.
- تقديم وثائق تبين وضعية المؤسسة المتعثرة تجاه مصالح الضرائب وصناديق الضمان الاجتماعي.

بينما يستثنى من إعادة التمويل المؤسسات التالية:

- المؤسسات التي استفادت من القرض غير المكافئ للاستغلال.
- المؤسسات المتعثرة التي تم تعويضها من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.
- المؤسسات التي قام أصحابها بتصفية العتاد و/أو بيعه والتي وضعتها الوكالة أمام خياران: إما إعادة جدولة ديونها أو المتابعة القضائية حسب ما جاء في موقع الوكالة الالكتروني.

من خلال القرارات المتخذة في القرار الوزاري المشترك لمسنا إحاطة المشرع الجزائري بجميع حالات التعثر محاولة منه لإنقاذ أكبر عدد من المؤسسات المتعثرة.

3.الإحصائيات المتعلقة بعمل الوكالة :

حسب ما جاء في موقع الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة (mdme, 2021) باشر المكلفون بتسيير وكالة ANADE منذ شهر مارس 2021بعقد جلسات أسبوعية بمقرها ضمن لجنة مكونة

CC BY OPEN ACCESS

من ممثلي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لدراسة الملفات المقدمة من طرف ممثلي البنوك بمعدل 500 ملف في كل جلسة، أسفرت عن 33 جلسة لسنة 2021 نتج عنها ما يلي:

- دراسة **17000** ملف لمؤسسات متعثرة مقدمة من طرف ممثلي البنوك الممولة لأنشطة المؤسسات.
- قبول **6475** ملف للتعويض بمبلغ يفوق 1074مليار سنتيم.
- تم تسوية **288** ملف عن طريق تسديد أصحاب المشاريع لديونهم تجاه البنك والوكالة.
- تم تأجيل **10112** ملف لمؤسسات في حالة نشاط لإعادة دراستها وتقديم المرافقة اللازمة لها وإعادة جدولة ديونها مع منحها مخططات أعباء لإعادة بعث نشاطها.
- في حين تم رفض 125 ملفا وإعادتها للبنوك لعدم مطابقتها لشروط التعويض.

الشكل رقم 2: نسب الملفات المدروسة للمؤسسات المصغرة المتعثرة من طرف وكالة ANADE

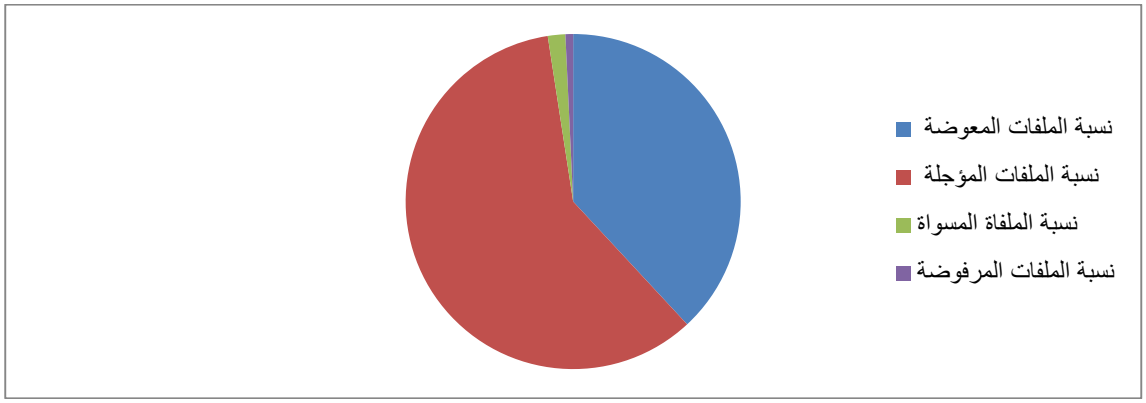

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على موقع الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة:
https://www.mdme.gov.dz/index.php/ar/espace-media-2/espace-presse

من خلال الإحصائيات والشكل رقم 2 تم رصد ما يلي:

- الكم الهائل للملفات التي تم دراستها خلال سنة2021 والمقدرة ب **17000** ملفا وهو إن دل على شيء فإنما يدل على معدل التعثر الهائل للمؤسسات المصغرة المنشئة في إطار الوكالة.
- نسبة المؤسسات المتوقفة عن النشاط لعدم قدرتها على تسديد ديونها للبنك بلغ ما يفوق 38 % من الملفات المدروسة والتي تم تعويض البنوك عن القروض الممنوحة لها، وهي مؤسسات لا يمكنها الاستفادة من إعادة التمويل لاحقا وبالتالي فمصيرها هو الاختفاء.

CC BY
OPEN ACCESS

- **59.48**%من الملفات هي لمؤسسات في حالة نشاط ستستفيد من إعادة جدولة للديون ومخطط أعباء جديد مع خدمات مرافقة من طرف الوكالة لإعادة بعث نشاطها وإمكانية استفادتها من إعادة تمويل مشروعها إن وافقت الشروط الأنفة الذكر.
- تم تسوية ما نسبته**1.69** %من الملفات عن طريق تسديد أصحاب المشاريع لديونهم تجاه البنك والوكالة مع عدم تصريح الوكالة بمستقبل المؤسسة هل ستواصل نشاطها أم تختفي.
- لم يتم التصريح بمصير الملفات المرفوضة لعدم مطابقتها للشروط وإعادتها للبنوك.

الخلاصة:

أظهرت الإحصائيات المتعلقة بعمل وكالة ANADE المكانة المرموقة التي تحتلها هذه الأخيرة ومساهمتها في إنشاء مؤسسات مصغرة مدرة للمداخيل ومستحدثة لمناصب العمل ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ونظرا لطبيعة هذا النوع من المؤسسات ذات الإمكانيات المادية والبشرية الضئيلة في مواجهة التغيرات المفاجئة والجذرية في بيئة أعمالها تتعرض الكثير منها لعقبات وصعوبات في فترة ما قد تتسبب في تعثرها، ورغم كون النسبة مرتفعة إلى حد ما(70%) مما ينفى صحة الفرضية الأولى، إلا أن الإحصائيات حول عمل الوكالة على إنقاذ المؤسسات المصغرة المتعثرة وصدور القانون الوزاري المشترك حول إمكانية إعادة تمويل المشاريع المتضررة يعكس جهود الجهات الوصية وحرصها على إعادة بعث نشاط المؤسسات المؤهلة مما يؤكد صحة الفرضية الثانية حول حرص الوكالة للنهوض بالمؤسسات المصغرة المتعثرة المنشئة في كنفها.

قائمة المراجع والهوامش:

المقالات:

1-فتيحة بلحاج. (2016). **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد من البطالة في الجزائر**. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية* والإنسانية،مجلد4 رقم 7، الجزائر، صفحة 88.

2 -حسيبة عليوات، و أمينة صديقي. (2019). **المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة-دراسة حالة الوكالة الوطنيةلدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)**. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة مجلد4* رقم 1، الجزائر، الصفحات 140-141.

3-فتيحة يوسف. (2008). **التوجه التشريعي الحديث نحو انقاذ المؤسسات المتعثرة ماليا**. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و السياسية، مجلد45* رقم 3، الجزائر،الصفحات 33-34.

4-Crutzen, N., & Van Caillie, D. (2009). **Vers une taxonomie ds profils d'entrée dans un processus de défaillance, un focus sur les micros-et petites entreprises en difficulté**. *Revue Internationale P.M.E, 22*(01), pp. 109,113.

5-Philippart, P. (2017). **L'accompagnement de l'entrepreneur en difficulté: questions autour d'un phénomène complexe**. *Revue Projectique, 01*(16), pp. 17,19.

OPEN ACCESS

المداخلات:

1–عبد الرزاق حميدي ، و عبد القادر عوينان. (2011). **دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الحد من أزمة البطالة-مع الاشارة لبعض التجارب العالمية-**.مداخلة *ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة* جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، صفحة03.

2–فاتح جاري، و عبد العزيز بوكار. (2018). **هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مداخلة *ضمن الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*،جامعة حمة لخضر، الوادي-الجزائر، الصفحات 3-4.

القوانين:

1- القرار الوزاري المشترك. (26 سبتمبر, 2021). **يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات اعادة تمويلها**.. الجريدة الرسمية رقم 86بتاريخ 11 نوفمبر 2021،الجزائر، صفحة 26.

2-المرسوم التنفيذي رقم20-374 (16 ديسمبر,2020). **معدل و متمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها**. الجريدة الرسمية رقم77بتاريخ 20 ديسمبر 2020، الجزائر، الصفحات 12-11.

3–قانون17–02. (10 يناير2017). **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 11 يناير 2017، الجزائر، صفحة 06.

مواقع الانترنت:

1–ايمان كيموش. (25-08-2020). **هذه خطة انقاذ المؤسسات المتعثرة و خياران أمام من باع العتاد**. تاريخ الاسترداد 2021-11-18 https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1

2-ANADE. (2022, 08 01). Récupéré sur http://www.ansej.org.dz/images/documents/deplient-final.pdf

3-mdme. (2021). Consulté le 04 03, 2022, sur https://www.mdme.gov.dz/index.php/ar/espace-media-2/espace-presse

4-OCDE. (2000, juin). **les petites et moyennes entreprises :force locale,action mondiale**. Récupéré sur https://www.oecd.org/fr/industrie/pme/1918323.pdf

BY OPEN ACCESS